اليهود من جديد في مدينة الآباء السابقة». وبذلك، أقر آلون حقيقة سياسية، ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا (**هآرتس**، ٢٩/٥/١٩٨١).

وفي هذا الاتجاه تم يوم ٢٧/٥/١٩٨١، إجلاء ثلاث عائلات عربية من منازلها بالقرب من الكنيس الذي تجري فيه أعمال الترميم. وادّعت مصادر أمنية، أنّ هذه المنازل تعود ملكيتها لعائلات يهودية، وأنه لا توجد بحوزة السكان العرب، أية عقود إيجار. ومن بين العائلات التي أُخليت عائلة مكونة من رجل وزوجته، يزيد عمر الواحد منهما عن ٧٥ عاماً. وعُلم من أوساط في الخليل أنّ العائلات الثلاث وُضعت في سيارة شحن، وأنّ حاجياتهم قد أُلقيت في الشارع (**هآرتس**، ٢٨/٥/١٩٨١).

ومن جهة أخرى، بدأت أعمال المسح في الحي اليهودي لترميمه. وقال رئيس المجلس الديني في كريات أربع، الحاخام عيرام كوهين، إنّ القصد من هذه الأعمال، هو نقل خمسين عائلة يهودية إلى الحي، لتوطينها في المنطقة القريبة من الحرم الإبراهيمي. وسيجري، في مرحلة متقدمة، إسكان المزيد من اليهود في بقية الحي (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٤٩، ٢٥ و٢٦/٥/١٩٨١، ص ١٣).

وفي هذا الاطار ذكرت وسائل الاعلام الاسرائيلية، أنّ حكومة بيغن تراجعت عن تعهد صريح، أُعطي لنائب رئيس الحكومة، البروفيسور يغئال يادين، بشأن الامتناع عن القيام بأي إجراء لتهويد الخليل، قبل إقراره في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست (**هآرتس**، ٢٨/٥/١٩٨١).

وقد علم يادين، عَبْر وسائل الاعلام بدخول عائلتين يهوديتين للاستيطان في الخليل، ولم يعلم المعراخ بالأمر، فأصدر على الأثر بياناً تحفّظ فيه على أهمية الاستيطان اليهودي في الخليل، وطالب بعقد جلسة للجنة الخارجية والأمن. ولكن الحكومة سبقت المعارضة وبحثت الموضوع في جلسة، أكد خلالها رئيس الحكومة لنائبه يادين، أنه، هو أيضاً، لم يعلم بالأمر، وعاد وأكد له موافقته على بحث الموضوع في لجنة الخارجية والأمن. ولكنه أضاف، أنه سيعمل من جانبه على الاسراع في اقرار الاستيطان في الخليل (**المصدر نفسه**).

وفي اطار تصعيد الاعتداءات والاستفزازات ضد سكان مدينة الخليل، قام أربعة عشر متديناً من مستوطني كريات أربع باحتلال الحرم الابراهيمي لمدة أربع ساعات، احتجاجاً على منع الحكم العسكري لليهود من إقامة الصلاة فيه أيام الجمعة (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٥٨، ٤ و٥/٦/١٩٨١، ص ١٣).

وكما هو معلوم، كان قد صدر بيان عن الحكومة الاسرائيلية، في أواخر شهر أيار (مايو) ١٩٨١، طلب فيه مناحيم بيغن، بصفته وزيراً للدفاع، من الحكم العسكري، عدم السماح للمستوطنين اليهود في جبل الخليل، بخرق النظام في المدينة، وعدم السماح لهم بحمل السلاح دون ترخيص، والتدقيق في هويات السكان العرب واقتحام بيوتهم، ولكنه لم يُصدر أمراً خاصاً يستلزم تنفيذ هذه التوجيهات. أما الحكم العسكري فقد نفى ذلك (**هآرتس**، ٢٨/٥/١٩٨١).

ومن جهة أخرى، عُلم أنّ بلدية الخليل دعت إلى عقد مؤتمر صحافي في ٢٥/٥/١٩٨١، لكن الحكم العسكري أعلن أنه سيحل المجلس البلدي إذا عُقد المؤتمر (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٤٩، ٢٥ و٢٦/٥/١٩٨١، ص ١٣).

كما عُلم أيضاً، أن رئيس البلدية بالوكالة، مصطفى النتشه اضطر إلى إلغاء عقد هذا المؤتمر، عقب لقاء تم بين الحاكم العسكري للخليل ومجلس البلدية. واستعاض عنه بلقائه مع عدد من الصحافيين الذين وصلوا إلى مكاتب البلدية (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٥٠، ٢٦ و٢٧/٥/١٩٨١، ص ١٣).

وقد أكد ممثلو الهيئات الشعبية والمؤسسات الوطنية والمجلس البلدي، في مدينة الخليل، يوم ٢٤/٥/١٩٨١، رفضهم واستنكارهم لتوطين اليهود مكان السكان العرب الذين أُجبروا على اخلاء منازلهم في وسط المدينة. وأصدرت بياناً شجبت فيه نية السلطات الاسرائيلية، توطين العديد من اليهود في وسط المدينة. كذلك شجبت